مقترحات لمعالجة مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين (دراسة اختبارية)

هداية جابر توفيق [*]، د.حنان جابر عباس [**]، د.محي سامي الشباسى [***]

ملخص

اجمعت عده دراسات على وجود مشكلات فى شركات التأمين منها مشكلة عدم تكوين مخصصات فنية كافية لمقابلة المخاطر في نشاط التأمين و مشكلة الحد الأدني من الافصاح المطلوب في شركات التأمين وهو مادفع المنظمات المهنيه للعمل على الحد من تلك المشكلات من خلال الاصدارات الحديثه للمعايير و تجسد الهدف الرئيسى للبحث فى اجراء مقارنه بين معايير المحاسبة عن عقود التامين لمعالجة مشكلات المحاسبة فى شركات التامين ، وتم ذلك من خلال مقارنه بين الاصدارات المحاسبية التى تناولت المحاسبة عن تلك العقود والصادره عن المنظمات المهنيه المهتمه بالمحاسبة وهم معيار المحاسبة التدوينى الامريكى ASC 944 ، ومعيار التقرير المالى الدولى رقم 4 ومعيار التقرير المالى الدولى رقم 17 ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم 37 المعدل عام 2015 ، ومعايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين الصادر عن الهيئه العامه للرقابه المالية.وذلك من خلال استعراض اهم المشكلات والقصور الموجوده بكلا منهما واسباب تلك القصور من خلال استعراض المعالجات المحاسبية الواردة بكلا منهم من حيث الاعتراف والقياس والافصاح وتقييم دور المعيار الدولى رقم 17 ومدى قدرته فى الحد من تلك القصور.

كلمات مفتاحيه: المعايير المحاسبية لعقود التأمين ، مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين ،مقترحات لمعالجة مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين .

* باحثة ماجستير
** استاذ المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة وإدارة الاعمال- جامعة حلوان
*** استاذ المحاسبة المساعد، كلية التجارة وإدارة الاعمال- جامعة حلوان

Proposals to Address Accounting Problems for Insurance Contracts (A Testy Study)

Abstract

Several studies agreed on the existence of problems in insurance companies, including the problem of not forming sufficient technical provisions to meet risks in the insurance activity and the problem of the minimum level of disclosure required in insurance companies, which prompted professional organizations to work to reduce these problems through modern versions of standards and The main objective of the research is to make a comparison between accounting standards for insurance contracts to address accounting problems in insurance companies. International Financial No. 4 and International Financial Reporting Standard No. 17, and Egyptian Accounting Standard No. 37 amended in 2015, and Egyptian accounting standards for the insurance sector issued by the General Authority for Financial Supervision. This is done by reviewing the most important problems and shortcomings that exist in each of them and the causes of these shortcomings through a review of treatments Accounting contained in each of them in terms of recognition, measurement, disclosure and assessment of the role of International Standard No. 17 and its ability in reducing these shortcomings.

Keywords: Accounting Standards for Insurance Contracts, Accounting Problems for Insurance Contracts, Proposals to Address Accounting Problems for Insurance Contracts

1- الإطار العام للبحث

مقدمه:

يتعرض الفرد بصفتة كائن الي مخاطر عديدة حيث ان الخطر ظاهرة ملازمة للفرد في جميع خطواته وجميع قرارته فهو ملازم له في قراراته الخاصة والعامة ، وينتج عن ذلك الخطر خسائر مادية في حالة تحققها أو قد تكون خسائر معنوية ولهذا يجب ان يخطط في حياته لمواجهة مثل هذه المخاطر ومن هنا جاءت الحاجة للتأمين،ويُعرف عقد التأمين وفقا للمادة (747) من القانون المدني المصري للتأمين بأنه عقد يلتزم المؤمن (شركة التأمين) بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال ، أو إيرادا مرتبا ، أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن .

ولقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته في التطور الاقتصادي ، الأمر الذي دفعها الي الإشراف علي الشركات القائمة علي إدارته والاهتمام بتنظيمها المحاسبي والمالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية أموال المؤمن لهم.

يعد نشاط التأمين من أهم الأنشطة الأقتصادية حول العالم نظرًا للتأثير الهام والحيوى لشركات ذلك القطاع على الاقتصاد القومى للبلاد التى تعمل فيها ، أما على المستوى المحلى فيعد قطاع التأمين فى مصر من أهم قطاعات الأقتصاد القومى فقد شهد نشاطا جيدا خلال عام 2020، حيث ارتفعت إجمالى الأقساط لتصل إلى 40.1 مليار جنيه فى 2020 مقارنه ب 35.1 مليار جنيه فى 2019،بزياده قدرها 14.2%،كما بلغت استثمارات صناديق التأمين الخاصة حوالى 83 مليار جنيه فى 2020 مقارنه ب 76 مليار جنيه 2019 ،بزياده قدرها 10%،

كما بلغ إجمالى استثمارات شركات التأمين 107.8 مليار جنيه مصرى فى نهايه يونيو 2020 مقارنة ب 102 مليار جنيه مصرى بالعام السابق بمعدل نمو بلغ 5.7%. (التقرير السنوى للهيئه العامة للرقابة المالية 2020 ،ص 6،12)

ويمثل سوق التأمين المصرى محورًا حافزًا يصب فى قنوات التنمية الأقتصادية ويسهم فى التطور الاقتصادى وتنمية المدخرات والاستثمارات الوطنية ، ويؤدى دورًا حيويًا فى حماية الأفراد والمشروعات والممتلكات والوفاء بالمسئوليات من خلال التزامه بسداد التعويضات لحاملى وثائق التأمين .(تقرير وزارة الاستثمار 2009 ص. 134)

الدراسات السابقة :

نظرا للدورالهام الذى يقوم به قطاع التأمين فى اقتصاديات الدول, فقد حظى باهتمام بالغ من جانب الأكاديميين والمهنيين,وسوف يتم عرض اهم الدارسات المرتبطة بموضوع البحث ومنها مايلى :

Magdalena – Levelk,2015,PP 1899-3192, Mignolet2017,PP3-,,70

Istrate,2017,PP91-106, 2019,131,144,, Qing L. Burke

رهام الكبيجي،2018،ص ص 4-99، غالى والفار، 2018،ص ص1037-1097 ، إيهاب،محمد،2019،ص ص 474-500 .

حيث عرضت احد الدراسات مشكلة مشروع عقود التأمين ، ما كانت عليه من قبل وما هي طريقة إعداد هذا المشروع وفي عام 2004 صدر معيار الإبلاغ المالي رقم (4) عقود التامين (IFRS4) كمعيارمؤقت لعقود التأمين، وفي عام 2006 كان هنالك الخطوة التالية التي تم من خلالها وضع ميلادى منتدي المدير المالي (FO – Forum principles) لأفضل التقديرات القائمة على التوقعات الإدارية،وفي عام

2007 نشرت ورقة مناقشة ووصفت بأنها تقيم عقود التأمين مع ما يسمى قيمة التدفقات الحالية. وكانت الخطوة الأخيرة في عام 2010 مع تقديم النموذج المحاسبي لقيمة التدفقات النقدية الناتجة عن العقود ذات الصلة، تعتبر الدراسة مشروع عقد التأمين مهم جدا لأعمال التأمين والتمويل ولا سيما في سياق تطبيق المرحلة الثانية،وتوصلت الدراسة الي العديد من النتائج من أهمها :مشاكل القياس أصول التأمين والتي يتم تنظيميا من خلال معايير أخرى والتزامات التأمين بالنسبة لشركات التأمين،و مشاكل متعلقة بتأثير مخاطر التأمين على نتائج التأمين، والتي تركز بالتحديد على الأساليب والمبادئ التي تستخدم في إدارة راس المال وخلق التمويل الازم .(Magdalena – Levelk,2015,PP 1899-3192)

كما استهدفت دراسة اخرى تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتى لتطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية لشركات التأمين، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اتفاق بين آراء عينة الدراسة حول أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على تحسين المحتوى الاخبارى للتقارير المالية لشركات التأمين وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بها وهناك إتفاق اخر بين آراء عينة الدراسة بشأن أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS17)، وما اشتمل عليه من متطلبات فصل مكونات عقد التأمين، التجميع، الإعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح عن عقود التأمين في بيئة الأعمال المصرية، مما يعني قبول الفرض البحثي الأول، وكذلك وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS17) على درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير معايير المحاسبة المصرية

المتعلقة بالمحاسبة عن عقود التأمين.(غالى والفار، 2018،ص ص1037-1097)

بينما استهدفت دراسة توضيح أهم التغييرات بمعيار عقود التأمين IFRS 4 ودور معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 فى تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، وقد تناولت الدراسة متطلبات القياس والافصاح الواردة بمعيار التقرير IFRS 17 وكيفية عرض البيانات المالية وكذلك تقييم الأصول بالقيمة الجارية عن طريق استخدام التدفقات النقدية المستقبلية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تباين المعالجات المحاسبية فى ضوء معيار التقرير IFRS 4 أثرت سلباً على جودة التقارير المالية مما يستلزم معه ضرورة تطبيق معيار التقرير المالى الدولى لعقود التأمين IFRS 17 . (Istrate,2017,PP91-106)

وبحثت دراسة اخرى في مشروع FASB و IASB المشترك غير الناجح بشأن المحاسبة عقود التأمين. وتسلط الضوء على وجهات النظر المتباينة التي قد تعقدها المجالس بشأن بعض المسائل المحاسبية الأساسية. علاوة على ذلك ، تبحث هذه الدراسة في تكاليف وفوائد التقارب المعياري للمحاسبة الذي يمكن أن يختلف داخل صناعة ما ، بشرط وجود عوامل مثل معايير محاسبية سابقة وعمليات عالمية للشركات،وتوصلت الدراسة الي العديد من النتائج من أهمها :

تشير التحليلات إلى أن شركات التأمين على الحياة في الولايات المتحدة تتصور ارتفاع التكاليف الصافية المرتبطة بالمفصل المشروع ، في حين أن شركات التأمين الأوروبية مع المزيد من الإيرادات العالمية ينظر إلى فوائد صافية أعلى،وهذا العمل يضيء بعض التحديات التي تواجه واضعي المعايير عند محاولة تطوير مجموعة مقبولة عالميًا من معايير التقارير المالية.(Qing L. ,,2019,131,144 Burke)

واستهدفت دراسة اخرى تقييم دور معايير التقرير المالى الدولية فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين،كما هدفت الى تحديد المشكلات الناتجة عن القصور فى المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم 4،وتقييم دور معيار التقرير المالى الدولى رقم 17 فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين الناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم 4،توصلت الدراسة من خلال دراسه ميدانية الى تحديد المشكلات الناتجة عن القصور فى المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم4 والمعيار المحاسبى المصرى المعدل رقم 37 عام 2015 وهم صعوبة تحقيق القابلية للمقارنة وضعف الشفافية الناتج من عدم توفير معلومات مفيدة عن قيمة التزامات التأمين وعن الربحية ،كما أكدت الدراسة على فاعلية المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم 17 فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم 4والذى يمثل المعيار المحاسبى المصرى المعدل رقم 37 عام 2015 ترجمه له .(إيهاب،محمد،2019،ص ص 474-500)

استهدفت احد الدارسات بيان مستوى واثر تطبيق معيار عقود التأمين بأبعاده المختلفة على القوائم المالية لشركات التأمين المدرجة فى بورصة عمان، كما تناولت اثر تطبيق معيار عقود التأمين على تحديد وقياس وتحليل مخاطر التأمين لشركات التأمين المدرجة فى بورصة عمان. وقدمت توصيات مبنية على نتائج الدراسة من شأنها مساعدة قطاع التأمين والجهات المعنية الاستفادة منها،وتوصلت الدراسة الي العديد من النتائج من أهمها تأثر عناصر القوائم المالية بشكل ايجابى بتطبيق معيار الابلاغ المالى الدولى رقم(4)،إلا أن مستوى التأثر متدنى وهذا نتيجة لمحدودية المعيار وتتأثر هذه العناصر بمعايير أخرى بشكل اكبر ،كما توصلت ايضا الى ان يوجد تأثير ايجابى لتطبيق معيار الابلاغ المالى الدولى

عقود التأمين على مخاطر التأمين ولكنه تأثير ضعيف وذلك بسبب ضعف معيار الابلاغ المالى الدولى رقم(4)فى توضيح أساليب قياس وتحديد مخاطر التأمين وكذلك تحليل مخاطر التأمين.(رهام الكبيجي،2018،ص ص 4-99)

وأوضحت دارسة اخرى الآثار المتوقعة لتطبيق معيارعقود التأمين (IFRS17)على شفافية القوائم المالية، والقابلية للمقارنة بين شركات التأمين داخل قطاع التأمين، وأيضا الشركات الأخرى خارج قطاع التأمين، حيث قامت الدراسة بجمع المعلومات من خلال إجراء مقابلات مع كل من المهنيين في قطاع التأمين، وأعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وقد تناولت الدراسة طرق القياس (نهج النموذج العام Building Block Approach، ونهج الرسوم المتغيرة Variable Fee Approach ونهج تخصيص الأقساط Premium Allocation Approach، وهامش الخدمة التعاقدية Margin Contractual Service)،وتقسيم الإعتراف بين الأرباح والخسائر، والدخل الشامل الأخر، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح

،وتوصلت الدراسة الي العديد من النتائج من أهمها :مساهمة معيار عقود التأمين (IFRS17) في تحسين شفافية القوائم المالية لشركات التأمين، وذلك على الرغم من احتمال وجود بعض التحديات التي يمكن أن تواجه شركات التأمين في ظل الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار عقود التأمين (IFRS17)،كما اوضحت تأكيد مجلس معايير المحاسبة الدولية ((IASB بأن تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموما (GAAP) على قطاع التأمين لن يكون مناسبا،ولن يعكس نظرة دقيقة لاقتصاد عقود التأمين،بسبب أن الخط الفاصل بين الخدمة، والاستثمار غير واضح نسبيا بالنسبة لتلك العقود ،حيث أنه ليس من السهل تحديد الإعتراف بالإيرادات ،وذلك بسبب تقييم الخطر الذى يمكن أن يختلف كثيراً طوال مدة العقد. (Mignolet,2017,PP3-70)

ويستخلص الباحث من عرض الدراسات السابقة أن بعض هذه الدراسات تم تطبيقها فى بيئة مختلفة عن البيئة المصرية وبالتالى لا يصلح تعميم النتيجة على البيئة المصرية ،وذلك لاختلاف العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية والثقافية وغيرها ،ولهذا سوف يتبع البحث الحالى أسلوب الدراسةالاختبارية للتحقق من صحة الدراسة النظرية .

مشكلة البحث :

شهد قطاع التأمين تطوراً كبيراً نتيجة لظهور منتجات تأمينية جديدة ،مما أدى إلى زيادة تعقد العمليات التى يقوم بها قطاع التأمين Istrate, 2017 , pp91-106) (،ولكنه واجه العديد من التحديات من أهمها الأزمة المالية العالمية ،والفضائح المالية الأخيرة ،والتى أدت الى انهيار العديد من الشركات البارزة، كماتعرض لمخاطر مالية عديدة، منها تقلبات أسعار الصرف وتغيرات معدلات الفائدة ومخاطر الائتمان والسيولة والاستثمار واسعار الأسهم وغيرها (مخلوف ، 2014 ،ص35)

ولكن تواجه شركات التأمين العديد من المشكلات من اهمها: مشكلة تكوين مخصصات فنية كافية لمقابلة المخاطر في نشاط التأمين، مشكلة تقييم الأصول فى شركات التأمين، مشكلة تقييم الإلتزامات فى شركات التأمين، مشكلة الحد الأدني من الافصاح المطلوب في شركات التأمين، مشكلة مخاطر عمليات اعادة التأمين الاتفاقي والاختياري في شركات التأمين، مشكلة المعاملات بالعملة الاجنبيه في شركات التأمين. (العراقى 2015، ص42)

ويترتب علي هذه المخاطر تقديم قوائم وتقارير مالية قد لاتؤدي الغرض منها ولايتوفر بها خصائص الجودة المنشودة ، حيث ان القوائم المالية تعتبر مصدرا اساسيا للمعلومات ووسيلة اتصال فعالة تستفيد منها فئات عديدة من داخل الشركة

وخارجها ، إذ أن اتخاذ أي قرار رشيد يعتمد علي توافر البيانات والمعلومات الملائمة والمساعدة في اتخاذه.

ومن هذا المنطلق يجب أن توفر شركات التأمين معلومات تساعد مستخدمي قوائمها المالية علي تقييم طبيعة ومدي الخطر الناتج عن عقود التأمين .

ومن هنا ظهرت الحاجة لوجود معيار يساعد في تقديم قوائم مالية تساعد مستخدميها في تقييم طبيعة ومدي الخطر الناتج من عقود التأمين والمساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة .

ولقد توالت الجهود بشأن وجود معيار يساعد فى التغلب على مشكلات عقود التأمين حيث قام مجلس معايير المحاسبه الماليه الامريكى fasb بإصدار ASC944 بعنوان(الخدمات المالية– التأمين) حيث يناقش ASC 944 تلك الجوانب من المحاسبة والمراجعة الفريدة لكيانات التأمين على الحياة والصحة ، ويناقش المحاسبة القانونية (SAP) والتي تشمل القوانين واللوائح والقرارات الإدارية التي اعتمدتها مختلف الدول التى تحكم عمليات التأمين على الحياه . ((FASB,2010

كما يعالجASC944 أيضًا تصنيف وتقييم الالتزامات ، بالإضافة إلى الإفصاحات عن الأقساط غير التقليدية والتأمين على الحياة الصادرة عن شركات التأمين.

ويوفر إرشادات حول المحاسبة للعقود التي تم تصنيفها بأثر رجعي، ولكنه واجه عده انتقادات من اهمها عدم الاتساق عبر انواع المنتجات المختلفة وخاصة المحاسبة عن العقود طويلة الأجل كما انه يفتقر الى القابليه للفهم .

حيث أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)بأن تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموما (GAAP)على قطاع لن يكون مناسبًا،ولن يعكس نظرة دقيقة لاقتصاد عقود التأمين ،بسبب أن الخط الفاصل بين الخدمة ،والاستثمار غير

واضح نسبيًا بالنسبة لتلك العقود، حيث أنه ليس من السهل تحديد الإعتراف بالإيرادات ،وذلك بسبب تقييم الخطر الذي يمكن أن يختلف كثيرًا طوال مدة العقد(Mignolet,2017,p5)

وقد اتفق كلا من مجلس معايير المحاسبه الماليه الامريكى FASB ، و مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لتحقيق التقارب فيما بينهما من خلال المشروع المشترك وتوصلا الى عقد اجتماعا فى 18 سبتمبر 2002، لمناقشة الامور المرتبطة بتوفيق وتنسيق معايير المحاسبة الصادرة عن كل من الجانبين ،وبدأ المشروع المشترك يأخذ شكله الرسمى عن طريق توقيع معاهده نورواك فى عام 2002.

و فى عام 2004 أتفق كل من المجلسين على ضرورة زيادة جودة المعايير القائمة ولكى يتم الوصول لذلك تم تحديد أولويات العمل وهو البدء بتطوير الإطار الفكرى الذى يمثل الركيزة الأساسية فى تطوير المعايير وادخال التحسينات عليها.(,2011 IFRS4)

حيث تم اصدار معيار التقرير المالي الدولي عقود التأمين IFRS4 وهو اول معيار يصدر عن المجلس لعقود التأمين وصدرفى مارس 2004 وتمت المرحلة الثانية في 2007 ،ولاقى قبولا فى بدايه اصداره

وأوضحت عدة دراسات بعض التحسينات التى أضفاها هذا المعيار على عقود التأمين ،ولكن ايضا اظهرت دراسات أخرى العديد من المشاكل عند تطبيقه وهى: (Istrate,2017)

عدم توفر البيئة الإقتصادية المناسبة لتطبيق المعيار،و مشاكل متعلقة بتأثير مخاطر التأمين على نتائج التأمين، والتي تركز بالتحديد على الأساليب والمبادئ التي تستخدم في إدارة راس المال وخلق التمويل اللازم ، مخاطر فى تفسير

البيانات،والمعلومات على مستوى عناصر القوائم المالية، مشاكل عدم القابلية للمقارنة، مشكلة ضعف الشفافية والتى نتجت من عدم توفير معلومات مفيدة عن قيمة التزامات التأمين وعن الربحية . (ابراهيم ،2019 ، ص480)

ونظرا لوجود تلك المشكلات أدى ذلك الى عدم تلبية رغبات واحتياجات المستثمرين والمحللين الماليين وأصحاب المصالح الأخري من حيث امكانية مقارنة القوائم المالية بين الشركات التي تصدر عقود التأمين ومن تقديم معلومات تتسم بالشفافية وتكون في الوقت المناسب وتعكس المخاطر الناتجة عن عقود التأمين وتقلباتها ،كما أبدى العديد من المستثمرين والمحللين الماليين تحفظاتهم على متطلبات المعيار وذلك لأنها لم توفر مقاييس الأداء المناسبة التى تعكس الجوهر الأقتصادى لعقود التأمين .

وقد اخذت مصر بمعايير المحاسبة الدولية بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 243لسنة 2006م والذى اشتمل على عدد(35)معيار ناتجة عن ترجمة كل المعايير الدولية(IASs) الصادرة حتى عام 2006 مع بعض الاستثناءات الطفيفة لمراعاة ظروف البيئة المصرية،والقوانين،والتشريعات السائدة فى ذلك الوقت وكان من ضمن هذه المعايير معيار المحاسبة المصرى رقم 37 "عقود التأمين " والذى تم تعديله عام 2015م،وذلك لتحقيق التوافق مع معيار عقود التأمين (IFRS4)،حيث لم يختلف معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (37)عقود التأمين عن معيار عقود التأمين المقابل (IFRS4)بشكل كبير .

وبناءً على ماسبق يتضح قصور المعلومات التى يحتويها معيار (IFRS4)وايضًاالمعيار المصرى المعدل رقم (37)،وعدم توفيرهم معلومات كافية تساعد المستثمرين ،والأطراف الأخرى على اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية،و عدم توفير قوائم تتوافر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة التي تساعد

المستثمرين في اتخاذ قرارات سليمة ، وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية في 18 مايو 2017 باصدار معيار التقرير المالي الدولي (عقود التأمين IFRS 17) بهدف توحيد السياسات المحاسبية المطبقة في قطاع التأمين في سبيل تقديم معلومات اكثر شفافية وجودة لمستخدمي القوائم المالية ،وبما ان البحث العلمى يسبق التطبيق فسوف يتم عمل دارسة اختبارية لمعيار IFRS17 لمعرفه دوره فى التغلب على تلك المشكلات .

وبذلك فإنه يمكن للباحث بلورة المشكلة البحثية من خلال صياغة مجموعة من التساؤلات, وهى على النحو التالى:

1-ماهى المشكلات المحاسبية التى تواجه شركات التأمين ؟

2- ماهى اوجه القصور الموجوده بالمعالجات المحاسبية الوارده بمعايير المحاسبة عن عقود التأمين ؟

3- ماهى الاسباب التى دعت إلى إصدار معيار عقود التأمين IFRS17 ؟

4- ماهى أهمية تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 فى شركات التأمين، ودوره فى معالجة أوجه القصور الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة عن عقود التامين الأخرى ؟

5- ما هو أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 على تطوير متطلبات الاعتراف والقياس والافصاح والعرض بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية ؟

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اجراء مقارنة لمعالجة المشكلات المحاسبية فى شركات التأمين ويتفرع من هذا الهدف عدة اهداف فرعية وهي :

1- تقييم مدى قدره المعالجات المحاسبية الوارده فى المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية والمصرية فى حل المشكلات المحاسبية فى شركات التأمين .

2- تحديد المشكلات المحاسبية المرتبطة بالمعايير المحاسبية الأمريكية والدولية والمصرية لعقود التأمين.

3- تقييم مدى قدرة معيار التقرير المالي الدولي IFRS17عقود التأمين فى علاج المشكلات المحاسبية لعقود التأمين .

4- اجراء دراسة ميدانية لبيان مدى قدرة معايير المحاسبة عن عقود التأمين فى معالجه المشكلات المحاسبية فى شركات التأمين .

اهميه البحث:

تبدو أهمية البحث:

اولاً: من الناحية الأكاديمية

- ندرة الكتابات فى هذا المجال البحثى المرتبط بدراسة معايير المحاسبة عن عقود التأمين

- ايجاد سُبل لعلاج المشكلات سالفة الذكروذلك من خلال اختبار قدرة معيار التقرير المالى الدولى (عقود التأمين IFRS 17) فى التغلب على تلك المشكلات .

ثانياً: من ناحية الممارسة العملية

- مساعده الشركات فى تحديد وقياس وتحليل المخاطر التأمينية وذلك فى ظل تعاظم دورشركات التأمين فى مصر.

- المساهمة فى فهم المعلومات التى تحتويها القوائم المالية ، حيث يعتبر قطاع التأمين من القطاعات الحيوية والأستراتيجية التي تساهم في بيئة الأقتصاد الوطني والعالمي .
- تلبيه احتياجات مستخدمى التقارير المالية لشركات التأمين .

فروض البحث:

طبقاً لمشكلة وأهمية الدراسة وتحقيقاً لهدفها يمكن صياغة الفروض كما يلى :-

1- لا توجد فروق معنويه ذات دلاله احصائية بين اراء فئات العينه حول قصور المعايير المحاسبيه لعقود التأمين .

2- لا توجد فروق معنويه ذات دلاله احصائية بين اراء فئات العينه حول مقترحات لمعالجه قصور المعايير المحاسبية لعقود التأمين .

منهجية البحث:

نظراً لأهمية البحث وتحقيقاً لأهدافة يعتمد الباحث على منهجى الدراسة الإستقرائى والاستنباطى من خلال اسلوب الدراسة النظرية والاختبارية وذلك كما يلى :

المنهج الاستنباطى: يتم استخدامه فى إعداد الإطار النظرى للدراسة وصياغة مشكلة وفروض الدراسة من خلال مراجعة ما يمكن التوصل إليه من مراجع علمية سواء عربية أو أجنبية ذات الاهتمام بموضوع الدراسة ، والتى تساعد فى تحديد جوانب القصور فى المعالجات الواردة فى المعيار الأمريكى ASC944 ومعيار التقرير المالى الدولى رقم 4ومعايير المحاسبة المصرية على قطاع التامين الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية و معيار المحاسبة المصرى رقم 37 المعدل عام 2015 ،وكذلك الدراسات التى تعرضت سواء بالنقد أو التأييد لمعيار التقرير المالى الدولى 17.

المنهج الأستقرائى:يتم عمل دراسة ميدانية لإختبار مدى فاعلية المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم 17 فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين الناتجه عن قصورالمعيار الأمريكى ASC944 ومعيار التقرير المالى الدولى رقم4ومعايير المحاسبة المصرية على قطاع التامين الصادره عن الهيئة العامة للرقابة المالية و معيار المحاسبة المصرى رقم 37 المعدل عام 2015 ،وذلك من خلال تصميم قائمة استبيان للتعرف على آراء فئات العينة ذات الأهتمام بموضوع الدراسة على أن يتم تحليل البيانات بإستخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة.

تقسيم البحث :

لتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيم البحث الى :

1- الإطار العام للبحث.
2- مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين.
3- مقترحات لمعالجة مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين من منظور مقارن لمعايير المحاسبة.
4- الدراسة الاختبارية.

2- مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين.

مقدمه

يعد قطاع التأمين من أهم انشطة الخدمات المالية غير المصرفية وأبرز المساهمين فى الناتج المحلى الإجمالى حيث يرتبط اتباطا تكامليا مع بقية القطاعات الاقتصادية ، ويشارك فى ادارة الأخطار التى قد تتعرض لها الأصول الاقتصادية

بمختلف هذه القطاعات ،مما يجعله اهم أدوات استمرار واستقرار هذه القطاعات فى ممارسة انشطتها .

وعلى الرغم من اهمية قطاع التامين فى تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول المتقدمة والنامية ،الإ أن هذا القطاع واجه العديد من الصعوبات من أهمها تصاعد الأزمة المالية العالمية وتزايد الفضائح المالية الاخيرة لكبرى شركات التأمين البارزة مثل شركة كيوى اليابانية للتأمين وشركة تشيودا اليابانية للتأمين (على ،2019،ص 61)

المشكلات المحاسبية فى شركات التأمين

ادت زياده الوعى الى بيان اهميه الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والمحلية والقوانين والتعليمات ودورها فى تحديد مستوى الأفصاح المحاسبى لعقود التأمين المطلوب الإلتزام به وايضا نوع وطبيعه المعلومات التى يجب الافصاح عنها فى كل عقود التأمين والقوائم المالية ،ولكن تواجه شركات التامبن العديد من المشكلات عن القياس والافصاح المحاسبى لعقود التأمين واثرها على القوائم المالية ولعل من اهمها الاتى (العراقي ،2015،ص63)

– مشكلة عدم تكوين مخصصات فنية كافية لمقابلة المخاطر في نشاط التأمين:تساعد المخصصات فى رفع قدرة شركات التأمين على مواجهة الألتزامات تجاه المؤمن لهم،وكذلك رفع قدرة الشركة على الأستثمار بطريقة لا تضعف قدرتها على دفع التعويضات المستحقة للمؤمن لهم،وتواجه شركات التأمين صعوبة فى تقدير التعويضات المستحقة عن الحوادث مقدماً وينتج عن عدم تقدير هذا المخصص عدم دقة الحسابات الختامية لشركات التأمين.

– مشكلة تقييم الأصول فى شركات التأمين:تعد الأصول من أهم الموارد الأقتصادية لشركات التأمين،وتتعرض الأصول لخطر تراجع قيمتها وبالتالى يحدث تراجع فى

رأس المال يجب تعويضه ،وتتمثل المشكله فى غياب نظام فعال لتقويم تلك الأصول مما يؤدى إلى ضعف قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة.

– مشكلة تقييم الإلتزامات فى شركات التأمين: تتمثل المشكلة فى عدم قدرة شركات التأمين على الوفاء بإلتزاماتها تجاه دائنيها، مما يعنى إفلاسها وخروجها من السوق،ولهذا يتطلب من شركة التأمين مراقبة إلتزامات الشركة ومستوى مخاطر التأمين حتى يكون تقييم إلتزامات الشركة ناجحا وفعالا.

– مشكلة الحد الأدني من الافصاح المطلوب في شركات التأمين:تتمثل المشكله فى افتقاد شركات التأمين للشفافية والإفصاح المحاسبى الكافى والأمين مما يؤدى إلى ضعف قدرة الشركات على توفير مناخ ملائم للاستثمارنتيجة عدم الإفصاح الكافى .

– مشكلة مخاطر عمليات اعادة التأمين الاتفاقي والاختياري في شركات التأمين: تعتبر عملية إعاده التأمين من أفضل الوسائل لتوزيع المخاطرالمؤمن عليها على محفظة كبرى من عقود التأمين ،ولكن تتمثل المشكلة فى عدم قدرة شركات التأمين فى تحديد دقيق لأهم العوامل المؤثرة على معدل الاحتفاظ لشركات التأمين المباشرالمصرية ،والتى تعتبر مؤشراً يمكن من خلاله تقديرمعدلات الأحتفاظ المناسبة وبالتالى لايتم الأفصاح عن مخاطر نسبة الفائدة أو مخاطر السوق ،ضعف القدرات التقنية فى إدارة الأخطار والأستثمار، غياب آليات التدريب والتطوير للعاملين فى قطاع التأمين .

– مشكلة المعاملات بالعملة الاجنبيه في شركات التأمين :

تواجه شركات التأمين التى تؤدى عملياتها اليومية بعملات مختلفة مما يؤدى إلى ظهور أصولها وخصومها وإيراداتها ومصروفاتها مقومة على أساس عدة عملات ،وتكمن المشكلة فى ترجمة العملات الأجنبية أيضا أن الشركات قد تتحمل خسائر

نتيجة تغيير أسعار تبادل العملات وبالتالى فهى قد تؤدى إلى تخفيض الأرباح التى حققتها الشركة من نشاطها الرئيسى .(العراقي ،2015،ص64)

وسوف يتم تناول المعالجه المعالجه المحاسبيه لتلك المشكلات من حيث الاعتراف و القياس والافصاح كما يلى :

وفيما يلي سوف يتم تناول المعالجه المحاسبيه لكل معيار والمشكلات المحاسبيه التى تواجهه.

اولا معيار المحاسبة التدوينى ASC 944:

يعتبر مجلس معايير المحاسبة الامريكية الاول فى اصدار معيار محاسبى يتناول مشاكل عقود التأمين وذلك عام 1982 من خلال اصدار معيار المحاسبة المالية FAS 60 بعنوان "المحاسبة والتقرير من قبل شركات التأمين " ولكن مع التطورات التى طرأت على شركات التأمين وظهور مشكلات جديدة تحتاج الى معالجات لم تكن متوفرة فى المعيار المصدر فقام المجلس بإصدار معيار المحاسبة المالى FAS97 بعنوان "المحاسبة والتقرير من قبل شركات التأمين لعقود معينه طويلة الأجل والخسائر والمكاسب المحققة من بيع الاستثمارات "وتوالى إصدار المعايير المحاسبية الخاصة بتلك العقود حتى عام 2009 حيث قام المجلس بتضمين تلك المعايير المنفصلة والتى تم تطويرها فى معيار محاسبى واحد بعنوان الخدمات المالية – التأمين ASC944(تمراز، 2020 ،ص 382)

يساعد المعيار فى اضافة تحسينات على التقارير المالية ولكنها تحسينات محدودة، البيانات المالية غير متسقة وتؤدى الى تضليل المستخدم كما يؤدى عدم الاتساق عبر انواع المنتجات المختلفة وخاصة المحاسبة عن العقود طويلة الأجل كما انه يفتقر الى القابليه للفهم .

ثانيا: معيار ifrs4

هدف المعيار : استهدف معيار عقود التأمين IFRS4)) تقديم معالجات محاسبية تسهل فى تحسين المعالجة عن عقود التأمين ، وتنظيم الافصاح الكلى بشأن تحديد وتفسير الارقام المقدمة فى القوائم المالة لشركات التأمين ، وذلك لمساعدة مستخدمى القوائم المالية على تقدير قيمة و توقيت التدفقات النقدية ، ودرجة عدم التأكد المحيطة بهم . (الرميلى ،2015،ص181)

نطاق المعيار :

IFRS 4 ونطاق تطبيقه :

يطبق على كافة عقود التأمين بما فيها عقود إعادة التأمين التى تقوم المؤسسة بإصدراها وعقود إعادة التأمين التى تحوذها ، وذلك بإستثناء عقود معينة تخضع لمعايير دولية أخرى ، كما أنه لايطبق على أصول وإلتزامات شركة التأمين كألاصول المالية والالتزامات المالية التى تقع ضمن نطاق المعيار الدولى لاعداد التقارير المالية ، كما أنه لا ينطبق على محاسبة حامل الوثيقة (IFRS4)

الادوات الماليه المصدره بالاضافة الى تقديرات المشاركه المستقبلية .

لايطبق على الحالات التاليه :

1–التى تطبق وفق معيار (ias18) و (IAS 17) مثل ضمانات المنتج الصادرة من المنتج مباشرة او الموزع او تجار التجزئة .

وكذلك الامر فيما يتعلق بأصول والتزامات صاحب العمل معيار رقم (IAS19) .

بالاضافة الى محاسبة الادوات المالية معيار رقم (IAS32) و (IAS39).((الكبيجى ،2018 ص19)

ان لا تعترف بأية مخصصات للمطالبات المستقبلية كمسؤولية إذا كانت هذه المطالبات ناشئة عن عقود تأمين لم تعد موجودة في نهاية فترة إعداد التقارير (كمخصصات الكوارث والتعويض الموازي)

ان يزيل الالتزام التأميني (أو جزءا منها) من بيان مركزه المالي فقط عندما يتم إطفاؤها أي عندما يكون الالتزام المحدد بالعقد قد تم الابراء منه أو ألغي أو إنقضى.

على شركة التأمين أن تقيم وفي نهاية كل فترة إعداد التقارير المالية ما إذا كانت إلتزاماتهاالتأمينية المعترف بها كافية وذلك من خلال التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقود التأمين الخاصة بها. وإذا أظهر هذا التقييم أن المبلغ المسجل للالتزامات التأمينية غير كاف في ضوء التدفقات النقدية المستقبلية، يجب أن يتم الاعتراف بكامل العجز في الربح أو الخسارة.

اذا قامت شركة التأمين بتطبيق إختبار الكفاية الذي يلبي متطلبات دنيا محددة، فإن هذا المعيار لا يفرض متطلبات إضافية. والمتطلبات الدنيا هي التالية:

أ) ان يتناول الاختبار التقديرات الحالية لكافة التدفقات النقدية التعاقدية، وتلك التدفقات النقدية ذات العلاقة كتكاليف معالجة المطالبات والتدفقات النقدية الناشئة عن الخيارات الضمنية والضمانات.

ب) إذا أظهر الاختبار أن المسؤولية غير كافية، فيتم الاعتراف بكامل العجز في الربح أو الخسارة.

والفقرة (17) إذا كانت السياسات المحاسبية لشركة التأمين لا تتطلب إختبار ملاءة إلتزام يلبي المتطلبات الدنيا المنصوص عليها في الفقرة (16)فإن على شركة التأمين:

أ) أن تحدد المبلغ المسجل للالتزام التأميني ذي الصلة مطروحا المبالغ المسجلة لما يلي:

(1 (أي تكاليف شراء مؤجلة ذات علاقة.

(2)أي أصول غير ملموسة ذات علاقة كتلك التي يتم الحصول عليها من خلال إندماج أعمال أو نقل محفظة الا أن أصول إعادة التأمين ذات العلاقة لايتم أخذهابعين الاعتبار كون شركة التأمين يقوم بالمحاسبة المتعلقة بها بشكل منفصل .

ب) تحديد ما إذا كان المبلغ الموصوف في الفقرة (أ) أقل من المبالغ المسجلة التي تكون مطلوبة لو كانت الالتزامات التأمينية ذات العلاقة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي ٣٧ .وإذا كانت أقل من ذلك فإن على شركة التأمين أن تعترف بكامل الفرق في الربح أو الخسارة وفي إنخفاض المبلغ المسجل من تكاليف الشراء المختلفة ذات العلاقة أو ا.صول غير الملموسة ذات العلاقة أو زيادة المبالغ المسجلة لالتزامات التأمين ذات العلاقة.

كما تحتاج شركة التأمين لتغيير سياساتها المحاسبية لعقود التأمين لازالة الحيطة الزائدة عن الحاجة، إلا أنه إذا كانت شركة التأمين قد قامت بقياس عقود التأمين الخاصة بها بما يكفي من الحيطة فلا تكون مطالبة بالمزيد منها.

ولكنها لاتحتاج إلى تغيير سياساتها المحاسبية لعقود التأمين لازالة هوامش الاستثمار المستقبلية .

في بعض النماذج المحاسبية تكون الارباح أو الخسائر التي يتم تحقيقها على أصول شركة التأمين ذات تأثير مباشر على قياس بعض أو كل مما يلي : (أ) إلتزاماتها التأمينية، (ب) نفقات الشراء المؤجلة ذات العلاقة و(ج) الاصول غير الملموسة ذات العلاقة كتلك الموصوفة في الفقرات ٣١ و٣٢ ،ويسمح لشركة التأمين ولكن ليس مطلوبا بأن تغير في سياساتها المحاسبية بحيث يكون الربح أو الخسارة

المعترف بهما وغير المتحققين على الاصول يؤثران على القياسات بنفس الطريقة التي تؤثر بها الارباح أو الخسائر المحققة. يجب الاعتراف بالتكيف ذو العلاقة للالتزامات التأمينية (أو لتكاليف الشراء المؤجلة أو الاصول غير الملموسة) في بيان الدخل الشامل الاخر في الحالة الوحيدة التي تتمثل بكون الارباح أو الخسائر غير المحققة معترف بها بشكل مباشر في بيان الدخل الشامل لاخر، وتسمى هذة الممارسة الظل.

–المعلومات التى يجب الافصاح عنها لتحديد وتوضيح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين وفقاً لمعيار (IFRS 4) :((الكبيجى ،2018 ص34)

السياسات المحاسبية لعقود التأمين وكل ما هو مرتبط بها من أصول وإلتزامات والدخل والمصروفات .

اسس الاعتراف والتسجيل لكل البنود فى النقطة السابقة .

إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة – إختيارى .

فى حال ان شركة التأمين تحمل بوليصة إعادة التأمين فيجب الافصاح عما يلى :

الارباح والخسائر الناشئة عن شراء عقد التأمين .

ب – إضفاء الارباح والخسائر المؤجلة وبيان الجزء الغير مطفأ فى بداية ونهاية السنة .

ج – اى أثر يمكن ان يظهر خلال التقديرات .

د – الإفصاح عن سياسة إدارة المخاطر واهدافها .

هـ – مقدار توقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من عقود التأمين .

و– الاحكام والشروط الجوهرية المتعلقة بعقود التأمين .

ز – مخاطر التأمين .

ح – مخاطر سعر الفائدة ، ومخاطر الائتمان بموجب معيار الادوات المالية الافصاحات (IAS 7).

– ضمن متطلبات الإفصاح فى معيار عقود التأمين (IFRS 4) أنه يجب على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات اللازمة لتحديد المبالغ الناشئة عن عقود التأمين فى القوائم المالية ، بالاضافة الى ذلك يجب على شركات التأمين الإفصاح بشكل منفصل عن المعلومات التى توضح المبالغ المعترف بها فى البيانات المالية والافتراضات التى يجب بحثها لتحديد المبالغ ، حيث تتعرض شركات التأمين لمخاطر التأمين ومخاطر الاكتتاب واهم تلك المخاطر يتمثل فى ضعف التقنية المستخدمة لإحتساب الاحتياطات النلائمة لمواجهة هذه المخاطر . (الكبيجى ،2018 ص21)

– تهدف متطلبات الافصاح الى ضرورة توفير الشركة للمعلومات اللازمة للايضاحات المتممة للقوائم المالية والتى من شأنها توفير مزيد من الشفافية فى عرض البيانات الخاصة بالتقارير المالية بهدف مساعدة مستخدمى القوائم المالية فى تقييم أثر العقود ضمن نطاق معيار الإبلاغ المالى الدولى رقم (4) على المركز والاداء المالى .

يعتبر الافصاح هو الهدف الرئيس لمعيار IFRS 4 فالافصاح هو الذى يحدد ويوضح المبالغ الواردة فى البيانات المالية لشركة التأمين الناشئة عن عقود التأمين ويساعد مستخدمى هذه البيانات المالية على فهم المبالغ والتوقيت وحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية

المستقبلية من عقود التأمين .

يؤخذ فى الاعتبار متطلبات الافصاح وفقاً لمعيار IFRS 4 والذى يلزم شركات التأمين بالافصاح بشكل منفصل عن المعلومات التى توضح المبالغ المعترف بها

فى البيانات المالية والافتراضات المتبعة لتحديد هذه المبالغ على التوالى وتشمل تلك المعلومات تفاصيل عن مخاطر معينة (مثل مخاطر أسعار الفائدة ، ومخاطر السوق ، ومخاطر التأمين) مما قد يكون له أثر كبير على الأرقام الواردة فى البيانات المالية .

إن من أوجه القصور التى وجهت لهذا المعيار (معيار IFRS 4) :(تمراز، 2020 ،ص 382)

- يسمح معيار IFRS4 باستخدام مبادئ المحاسبة المقبولة محلياً ، مما يعنى إمكانية التعامل مع عقودالتأمين المتطابقة بشكل مختلف من جانب شركات التأمين المختلفة ، ونتيجة لهذا لا يمكن إجراء مقارنة بين القوائم المالية لشركات التأمين .
- يصعب استخدام الموازنة العامة وفقاً لمعيار IFRS 4 كأساس لعملية التقييم ، لانها لا تقدم أى من المعلومات التى يحتاجها المحلل الاقتصادى ، بالاضافة الى أن شركات التأمين تدفع حصص الارباح رغم عدم امكانية تحديد قيم حصص الارباح بالاعتماد على قائمة المركز المالى المعدة وفق معيار IFRS 4 حيث لا تتوفر فيها مقاييس ذات صلة على الاطلاق ، ولا يمكن تحديد المكاسب و الاداء وفق هذا المعيار .(روجرز دويج محلل اسهم اوروبية لدى سكرودرز) .
- تم وضعه فى إطار زمنى صغير نسبياً، وكان يهدف الى تحقيق الحد الادنى من الموائمة ، ويتجلى هذا الامر من خلال السماح لشركات التأمين بالاستمرار فى إستخدام المعايير الوطنية عند المحاسبة عن عقود التأمين ، الامر الذى يجعل المقارنة بين عقود التأمين او شركات التأمين صعبة للغاية وهذا يعد أمراً سيئاً بالنسبة للمستثمرين .

- يوضح العديد من المحللين الاستثماريين ، بان شركات التأمين لا تتبع نفس السياسى فى تسجيل الارباح ، فبعضهم يسجلها بوتيرة اسرع او أقل من الآخر وبالتالى لا تتوفر وسيلة لتحديد التوقيت الصحيح او العام الصحيح لتحقيق معظم الارباح(الكبيجى ،2018 ص19)
- إنه سمح للشركات بمواصلة ممارساتها المحاسبية بالاضافة الى تركيزه بشكل أساس على تعزيز الافصاح عن مبلغ وتوقيت وعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين فقط مع تجاهل باقى القضايا المحاسبية الاخرى والخاصة بتلك العقود ، الامر الذى أدى الى تطوير العديد من النماذج المحاسبية المختلفة وفقاً للنموذج المحاسبى المطبق فى هذه البلدان ، وترتب عليه فقدان القابلية للمقارنة وجعل من الصعب على المستثمرين مقارنة أداء شركات التأمين المختلفة عند إتخاذ قرارات الاستثمار .
- اضف الى ذلك ان بعض هذه الممارسات اوجدت وجهة نظر غير مكتملة لتأثير عقد التأمين على الاداء و المركز المالى للكيان ، لأن العقد لا يعكس سوى توقعات الكيان عندما ابرم عقد التأمين ، دون تحديث هذه التوقعات لاحقاً، كما أن المعيار واجهه مشكلة عدم تطابق الاصول مع الالتزامات ، فبموجب هذا المعيار كان يتم تقييم الاصول بالقيمة العادلة بينما يتم تقييم الالتزامات بالتكلفة التاريخية وبالتالى إختلاف طرق التقييم أدى الى عدم التطابق بينهم

وأخيراً كان هناك نقص فى المعلومات بشأن ماهية العقد وتصنيفه فى نص هذا المعيار حيث أن هناك العديد من أنواع عقود التأمين التى لا ينبغى أن يكون لها نفس النماذج المحاسبية ..

توفير قدر من المعلومات المفيدة ولكنها غير كافية للمستخدمين لإتخاذ قرارات إقتصادية سليمة ، حيث يحتاج المستخدمون معلومات قابلة للمقارنة من أجل تقييم نقاط القوة المالية و الاشراف الادارى لشركات التأمين المختلفة ، ولكن عدم قابلية المعلومات للمقارنة أدت الى إعاقة المستخدمين فى أداء دورهم التقييمى ، مما أدى الى عدم الكفاءة فى تخصيص رأس المال عبر صناعة التأمين .

اتفقت دراسة كل من (tsrour 2017، وعبد الحليم ، وجارالت 2014 ، DeMaraia &Rigot 2014)

أن المعالجة المحاسبية لعقود التأمين فى ظل تطبيق معيارعقود التامين (IFRS 4) ينتج معها مخاطر فى تفسير البيانات والمعلومات عل مستوى عناصر التقارير المالية ، كما يؤدى معيار عقود التأمين IFRS4)) الى عدم توافق المعالجات المحاسبية لتقدير وتقييم الاصول و الالتزامات حيث أن عدم التوافق فى تلك المعالجات لا يتناسب مع الوضع الاقتصادى الحالى .(غالي ، 2018 ،ص22)

ثالثا: معيار المحاسبه المصرى رقم 37 عقود التأمين : (المعدل 2015)

نطاق تطبيقه .عقود التأمين (بما فى ذلك عقود إعادة التأمين) التى تصدرها وعقود إعادة التأمين التى تحتفظ بها .

الادوات المالية التى تصدرها والتى تتسم بأحد أشكال المشاركة الاختيارية (راجع الفقرة 35)

القياس المحاسبى وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (37) :

يتعين على شركة التأمين فى تاريخ الاقتناء ، أن تقيس القيمة العادلة للالتزامات التأمينية التى يتم تحملها والاصول المخصصة التى يتم إقتناؤها عند تجميع الاعمال ، إلا أنه يجوز لشركة التأمين –

وليست ملزمة بذلك– أن تستخدم نموذجاً موسعاً يعمل على تقسيم القيمة العادلة لعقود التأمين المشتراة إلى مكونين :

إلتزام يتم قياسة طبقاً للسياسات المحاسبية التى تتبعها شركة التأمين فيما يتصل بعقود التأمين التى تصدرها .

أصل معنوى يمثل الفرق بين :

القيمة العادلة والحقوق والحقوق والالتزامات التأمينية المقتناه.

المبلغ الوارد بيانه فى البند(أ) ويكون القياس الاحق لهذا الاصل متوافقاً مع قياس الالتزام النأمينى المتعلق به . (معيار 37 عقود التأمين ، فقرة 31،32)

تعتبر المشكلات التى تواجه معيار التقرير المالى الدولى رقم 4 نفس المشكلات التى تواجه المعيار المصرى 37 المعدل عام 2015 والذى يمثل ترجمه له.

رابعا: دليل تطبيق معايير المحاسبه عن عقود التامين :

يهدف دليل تطبيق المعايير المصريه للمحاسبة فى قطاع التامين الى توفير معالجات واسس وقواعد محاسبية ونماذج للقوائم والتقارير المالية والايضاحات المتممه لها ،بمايتفق مه الطبيعة الخاصة لنشاط شركات التأمين واعادة التأمين .

الاعتراف :يتم الأعتراف بالأداه المالية بقائمة المركز المالى أصلا كانت أم التزاما فى التاريخ الذى تصبح فيه الشركة طرفا فى العلاقة التعاقدية المتعلقة بالأداة المالية.

يتعين على الشركة عند الاعتراف الأولى بالأداة المالية تصنيفها أو مكوناتها وفقا لجوهر الاتفاق التعاقدى مع مصدر الأداة المالية وهدف الشركة من الاستثمار وقدرتها على تحقيق ذلك الهدف أخذا فى الاعتبار السياسة الاستثمارية المعتمدة فى هذا الشأن .

يتعين على الشركة عند الاعتراف الأولى بالأدوات المالية التى تصدرها تصنيفها أو مكوناتها وفقا لجوهر الاتفاق التعاقدى وذلك مابين التزامات مالية وأدوات حقوق ملكية(دليل تطبيق،2016 ص41)

القياس: يتعين قياس كافة الأدوات المالية عند القياس الأولى بقيمتها العادلة وفى حالة وجود فرق بين القيمة العادلة للأداة والمقابل المقدم أو المستلم فيعتبر ذلك الفرق يمثل ربح أو خسارة اليوم الأول والذى لا يتعين الاعتراف به الإ عند التخلص أو الاستبعاد او بيع الأداة المالية أو فى تاريخ استحقاقها .

لايجب تحميل الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بأية تكاليف للمعاملة وإنما تحمل فور تكبدها على قائمة الدخل / قوائم الإيرادات والمصروفات حسب الأحوال .

يتم تحميل الأصول المالية التى تقيم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بتكاليف المعاملة وحينئذ تدخل فى حساب التغير فى القيمة العادلة للأداة المالية .

يتم تحميل الأصول المالية التى تقيم بالتكلفة المستهلكة بتكاليف المعاملة ، وحينئذ تستهلك على مدار عمر الأداة باستخدام طريقة العائد الفعلى بقائمة الدخل / قوائم الإيرادات والمصروفات حسب الأحوال ضمن بند صافى الدخل من الاستثمارات .

الأصول المالية التى تبوبها الإداره عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر نتيجة انه قد ينشأ تضارب إذا تم قياس احد مكوناتها بالقيمة العادلة وقياس مكوناتها الأخرى بالتكلفة المستهلكة (الأدوات المالية المركبة مثل السندات القابلة للتحويل الى الأسهم)

– لذا فيتم قياس الأصل المالى بالكامل بالقيمة العادلة وإدراج التغير فى القيمة العادلة ببند صافى الدخل من الاستثمارات بقائمة الدخل / قوائم الإيرادات والمصروفات حسب الأحوال .

الأفصاح :الافصاح فى المحاسبة يختص بكل ماله علاقة بالقوائم المالية وذلك من حيث محتواها من بنود ومعلومات كمية او وصفية ، وطريقة عرض هذه البنود واسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة ، فضلاً عن السياسات المحاسبية التى يتم إتباعها فى القياس لتحديد كل قيمة كل بند .

الانتقادات الموجهه للدليل :

- ورد بالدليل اخضاع كافة منشات التأمين العاملة فى مصر لمعايير المحاسبة المصرية ودليل تطبيقها لما قد يعنيه ذلك من امتداد التطبيق ليشمل صناديق التأمين الخاصة والمعاشات الاختيارية دون الاخذ فى الاعتبار طبيعة تلك الصناديق وحجم نشاطها وخصوصية استثماراتها واسلوب ادارتها وهو مايستلزم اصدار الهيئة لمجموعة خاصة من الاسس والقواعد الملاءمة لمثل هذه الوحدات بعيدا عن معايير المحاسبة المصرية ودليل تطبيقها .
- رغم اشتمال الدليل على اربعة اقسام جاءت بنفس عناوين أحكام القرار الوزارى رقم 157 لسنة 1999 ، الا ان الدليل استبعد من احكام القرار السابق القسمين السادس والسابع والمتصلين باساليب معالجة حالات خاصة بالقوائم المالية لشركات التأمين ،وكذلك قواعد نشر القوائم المالية .(دليل تطبيق،2016 ص42)
- اغفل الاشاره الى القيمه القابلة للاهلاك أو طريقة حساب الاهلاك .
- اغفال المعالجة المحاسبية الواجب اتباعها فى حالة زيادة القيمة السوقية (العادلة) للاستثمارات العقارية زيادة كبيرة عن تلك القيمة الدفترية وهو امر تناولته اللائحة التنفيذية للقانون رقم 10 لسنه 1981 وتعديلاته ولائحتة التنفيذية .
- اوصى الدليل بفصل العقارات التى تستخدم لمزاولة النشاط عن بند الاستثمارات العقارية ، وفى ذات الوقت أغفل الدليل بيان معالجة مصروفات العقارات وهى البنود التى اشار القرار الوزارى رقم 157 لسنة 1999 إلى استبعادها

من ايرادات العقارات قبل إدراج الأخيرة بحساب صافى الدخل من الاستثمارات أو قائمة الدخل حسب الأحوال .

- لم يراع نموذج الميزانية الواردبالقسم الثالث من دليل تطبيق المعايير فصل النقدية بالخزينة ولدى البنوك عن بنود الاستثمارات ، وهى بالتاكيد ليست جانبا من الاستثمارات وهو ذات الأمر الذى أخذ فى الحسبان فى نموذج الميزانية الواردة بالقسم الثانى من القرار الوزارى ، وفى نفس الوقت الذى اشار فيه نموذج الميزانية الوارد بالقرار الوزارى إلى ادراج الاستثمارات سواء المالية أو العقارية (بالصافى)أى بعد استبعاد أية مخصصات مرتبطة بها ، لم تشر النماذج الواردة بالدليل إلى ادراج الاستثمارات سواء المالية أو العقارية بالصافى أم الاجمالى وان كان من الواضح ضمنيا أنها تدرج بالصافى وليس بالاجمالى .

- يجب ان تشيرالايضاحات إلى أن القوائم المالية قد تم اعدادها وفقا لمبدأالتكلفة التاريخية معدلة بنتائج اعادة تقييم الأصول المالية والالتزامات المالية الى قيمتها العادلة .(دليل تطبيق،2016 ص ص 56-58)

- ومن واقع دراسة استطلاعية بزيارة حقيقة لشركة اليانز توصلت الباحثة الي الاتي:

موقف الشركة من تطبيق المعايير الخاصة بعقود التأمين وهما:

***أولا :معيار IFRS4 ومشاكل تطبيقه :**

1-مشاكل في الاعتراف بالايراد.

2- تضارب بين المعايير.

3- عدم توفير معلومات أكثر ملائمة .

4- مشاكل في قياس الاصول.

5- مخاطر في تفسير البيانات والمعلومات في عناصر القوائم المالية.
6- شركات التأمين تعترف بالاقساط المحصلة كإيردات بصورة مباشرة بغض النظر عن تقديم الخدمة المقدمة بموجب العقد ، وهذا لايتسق متطلبات الاعتراف بالايراد.
7-مشاكل متعلقة بتأثير مخاطر التأمين علي نتائج التأمين والتي تركز بالتحديد علي الاساليب والمبادئ التي تستخدم في ادارة رأس المال وخلق التمويل اللازم .
8- ضعف معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS4 في توضيح أساليب قياس وتحديد مخاطر التأمين وكذلك تحليل تلك المخاطر.
9-اختلاف تطبيق المعيار بين الشركات في نفس القطاع .
10- عدم الاخذ في الاعتبار (Macro economies) وتحديثها .

3- مقترحات لمعالجة مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين .

نتيجة للأهمية الدولية لقطاع التأمين ولاختلاف العمليات التى تزاولها شركات التأمين وإعادة التأمين عن تلك العمليات والأنشطة التى تمارسها المنشأت الأخرى المختلفة ، ومن ثم اختلاف الأسس والمتطلبات المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير عن تلك المتطلبات الخاصة بالمنشات الأخرى ،فان الأمر كان يقتضي إصدار معايير محاسبية تساعد فى توفير معلومات تفيد كل من مستخدمى القوائم المالية وحمله وثائق التأمين .

ولهذا فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولى IASB معيار جديد وهو معيار التقرير المالى الدولى رقم 17 .

لذا فقد كان من الضرورى تقييم دور ذلك المعيار في الحد من المشكلات الناتجة عن قصور المعالجات الواردة في المعايير الاخر الخاصة بعقودالتأمين .

وسوف يتم تناول معيار التقرير المالى الدولى رقم 17 والمعالجات المحاسبيه الوارده به لحل المشكلات .

نطاق تطبيقه IFRS 17

عقود التأمين ، بما فى ذلك عقود التأمين التى تصدرها او تمتلكها عقود إعادة التأمين التى تحتفظ بها او تصدرها عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية التى تصدرها شريطة قيام المنشأة أيضاً بإصدار عقود التأمين . IFRS 17

الاسباب التى أدت الى إصدار معيار عقود التأمين(IFRS17) :

قد اوضح IFRS17 فى فقرته الافتتاحية على أنه يوجد العديد من الاسباب التى دعت الى ضرورة إصداره ، وتتمثل أهم الاسباب فيما يلى : IFRS17–IN4

1- إن معيارعقود التأمين(IFRS 4) كان مؤقتاً ،يسمح للشركة باستخدام مجموعة مختلفة من المهارات المحاسبية لعقود التأمين التى تعكس نتطلبات المحاسبة الوطنية ، حيث أدت تلك الاختلافات فى المعالجة المحاسبية عبر التشريعات المختلفة الى صعوبة فهم ومقارنة نتائج شركات التأمين من قبل المحللين الماليين و المستثمرين .

2- وجود تحديات فى قياس عقود التأمين نتيجة لطول أجل العقود وتعقد مخاطر التأمين وعدم تداول عقود التأمين فى الاسواق بالاضافة الى إحتواء بعض عقود التأمين على مكونات إستثمارية .

3- وتعد شركات التأمين تقاريرها المالية بناءا علي التكلفة التاريخية ويعني حساب الالتزامات يستخدم باسعار فائدة قديمة تم تحديدها عند بدء تلك العقود ومن الواضح ان هذة المعلومات ستكون مضللة في حالة تغير سعر الفائدة .

4- إفتقار العديد من البيانات المالية لشركات التأمين الى التحديث الدورى لقيمة إلتزامات التأمين والمخاطر التى تعكس أثر التغيرات فى البيئة الاقتصادية مثل التغيرات فى أسعار الفائدة .

5- يسمح معيار عقود التأمين (IFRS4)لشركات التأمين بالتعامل بشكل مختلف مع عقود التأمين التى تصدرها حتى و إن كانت هذه العقود متشابهه .

وعليه يرى الباحث إن معيار عقود التأمين (IFRS4) لم يوفر القدر الكافى من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بسبب وجود معالجات محاسبية مختلفة بين الاصول و الالتزامات نتيجة تركيز متطلباته على عمليات التسجيل المحاسبى للالتزامات التأمينية والمحددة وفق المعايير المحلية وذلك فى ظل وجود قيود وتعديلات كتضييق العقود التأمينية وإختبارات كفاية الالتزامات ومحاسبة الظل مما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية لإصدار معياراً موحداً لمعالجة القضايا المرتبطة بعقود التأمين .

المعالجات المحاسبية الوارده بالمعيار من حيث الاعتراف والقياس والأفصاح :

اولا الاعتراف :

- تنص الفقره (25-29) فى المعيار 17 : بتحليل ما ورد من متطلبات بشأن الاعتراف نجد ان المعيار ارتكز على ثلاثه جوانب هامه وهى متى يتم الاعتراف بعقد التأمين ، الاعتراف بتكاليف الاستحواذ على عقود التامين والاعتراف بمعدل الخصم المستخدم لخصم التدفقات النقدية الخاصة بعقود التأمين ويمكن عرض تلك الجوانب كما يلى :

الجانب الاول : توقيت الاعتراف بعقد التامين :

ذكر المعيار انه يجب على المنشأه الاعتراف بمجموعه من عقود التامين التى تصدرها اعتبارا من الأجال التالية أيها يحل أولا : (IFRS17،2017 ص 4)

من بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعه العقود .

من تاريخ استحقاق اول دفعه من اى حامل وثيقة فى المجموعه .

ثانيا : تناول الاعتراف بتكاليف الاستحواذ :عاده ما تقوم الكيانات التى تصدر عقود تأمين بفرض سعر معين على حامل الوثيقة ، بحيث يكون هذا السعر كافى لتعويض هذا الكيان عن تعهده بدفع الخسائر المؤمن عليها وعن تكلفة الاستحواذ على تلك العقود .

ويقصد بتكاليف الاستحواذ على عقود التأمين تلك التدفقات النقدية الناتجة عن تكاليف البيع والاكتتاب وبدء مجموعه من عقود التامين التى تنسب مباشرة الى محفظة عقود التأمين التى تنتمى اليها تلى المجموعه ، كما تتضمن التدفقات النقدية التى تنسب مباشرة الى العقود الفردية

او مجموعات عقود التامين ضمن المحفظة (IFRS17،2017 ص 4)وبالتالى تخرج تكاليف التجديدات عن حدود العقد عند الاعتراف المبدئى للعقد (تمراز 2020، ص351)

يضع IFRS 17) (قواعد واضحة ومتسقة من شأنها ان تزيد بشكل كبير من إمكانية مقارنة البيانات المالية بين شركات التأمين المحلية او الدولية بشكل أفضل ، وسيكون للعمل بمعيار IFRS 17)) كبيراً تأثيرا على البيانات المالية وعلى مؤشرات الاداء الرئيسية لشركات التأمين.

يتطلب النموذج العام من الشركات – بموجب المعيار IFRS 17 – قياس عقد التأمين من خلال الاعتراف المبدئ بمجموع التدفقات النقدية للوفاء وكذلك هامش الخدمة التعاقدية ، ويتم إعادة قياس التدفقات النقدية القابلة للتحقق على اساس دورى لكل تقرير عن فترة مالية محدده ،ويتم الاعتراف بالارباح غير المكتسبة (هامش الخدمة التعاقدية) على مدى فترة التغطية .

يوفر المعيار نهج تخصيص متميز، وهذا النهج المبسط ينطبق على انواع معينة من العقود ، بما فى ذلك تلك التى تغطى فترة سنة واحدة او أقل .

بالنسبة لعقود التأمين التى تتضمن سمات المشاركة الاختيارية ، إنه يتم تطبيق طريقة الرسوم المتغيرة ، حيث ان تطبيق هه الطريقة يؤدى الى تباين فى النموذج العام ، فعند تطبيق طريقة الرسوم المتغيرة يتم إدراج حصة المنشأة فى التغيرات فى القيمة العادلة للبنود الاساسية فى هامش الخدمة التعاقدية ، ونتيجة لذلك يتم إدراج التغيرات فى القيمة العادلة فى الارباح او الخسائر فى الفترة التى تحدث فيها ولكن على مدى العمر المتبقى من العقد ..

وبالتالى جاء معيار IFRS 17 ليلزم جميع شركات التأمين بتطبيق جميع معايير الإبلاغ المالى الدولية ومعايير المحاسبة الدولية بشكل متسق لكل عقود التأمين ، بغض النظر عن طبيعة المنتج التأمينى .

ويهدف معيار IFRS 17 الى تزويد المستثمرين بمعلومات أفضل عن عقود التأمين ، وكيفية قيام شركات التأمين بخلق قيمة ، ويتحقق ذلك من خلال الجمع بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مع الاعتراف بالربح خلال الفترة التى يتم فيها تقديم الخدمات بموجب العقد ، بالاضافة الى تقديم نتائج خدمة التأمين بشكل منفصل عن إيرادات او مصروفات تمويل التأمين .

بالاضافة الى تحديد سياسة محاسبية واضحة للإعتراف بجميع الايرادات او مصروفات التأمين فى الربح اوالخسارة أو الاعتراف ببعض تلك الايرادات او المصروفات فى الدخل الشامل الآخر .

و قد يساعد IFRS 17 فى إعادة بناء الثقة فى قطاع التأمين وبالتالى تشجيع انشطة الاندماج والاستحواذ وكذلك إمكانية انخفاض تكلفة رأس المال نتيجة لذلك لدى بعض شركات التأمين الكبرى .(الكبيجى، 2019، ص 18)

ويكمن الهدف من تطوير IFRS 17 انشاء لغة محاسبية مشتركة لجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة علي الصعيد العالمي بعد ما كان هناك العديد من الممارسات المحاسبية لنفس المعاملات بموجب IFRS4 .(تمراز 2020، ص351)

كما يركز IFRS17 علي المعالجة المحاسبية للعقود اياً كان مصدرها وبالتالي يركز علي طبيعة العقد وليس علي طبيعة الكيان الذي قام بإصداره ،ويطبق المعيار بشكل أساسي علي عقود التأمين وعقود إعادة التأمين سواء التي تصدرها أو تمتلكها وعقود الاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختيارية كما سمح المعيار بتطبيقة او تطبيق معيار اخر ذو صلة علي نوعين رئيسيين من العقود وهما عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة وعقود الضمان المالي (العراقي،2015 ص55)

ثانيا القياس :

- حدد المعيار من خال فقرات النطاق التى تبدأ من الفقرة 3 نطا ق تطبيق المعيار ،كما حدد من خلال الفقرة ب 26 ضمن ملحق المعيار امثلة للعقود التى تعد عقود التأمين ، أى أن المعيار أشار من خلال الفقرات السابقة الى أنواع وأشكال عقود التأمين التى ستدخل فى نطاق المعيار حتى لاتكون هناك استثناءات تخرج عن نطاق المعيار ، كما اشار من خلال فقرات الإثبات (الفقرات 25:28)،فقرات القياس (29:32) إلى أسس موحدة للإثبات والقياس ، مما سيعمل على تطبيق أنواع عقود التأمين التى حددها المعيار لأسس محاسبية موحده ومتسقة ، مما سيعمل معه على زيادة القابلية للمقارنة بين شركات التأمين وبعضها البعض .

- لم يتح المعيار أى استثناءات للشركات متعددة الجنسية وشركاتها التابعة ، وإنما أشار كما تم الإشارة إليه فى الفقرة السابقة إلى أسس موحدة وقياس كافة عقود

التأمين ،مما سيجعل الشركات متعددة الجنسية تقوم بقياس عقود التأمين داخل المجموعه باتساق ، مما سيجعل الشركات متعددة الجنسية تقوم بقياس عقود التأمين داخل المجموعة باتساق ، مما يجعل من السهل مقارنة نتائجها سواء على مستوى المنتج أو المنطقة الجغرافية .((ابراهيم ،2019، ص483)

- اشار المعيارمن خلال الفقرتين 10،11 منه الى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم 9 على المشتقات الضمنية كما فى حالة وجود عقود التأمين تتضمن مكون استثمار او مكون خدمه او كليهما ، وفصل مكون الاستثمار وتطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم 9 عليه ، مما يجعل الايراد من عقود التأمين هو مكون الخدمه يعكس التغطيه التأمينيه المقدمه باستثناء مكون الاستثمار (الودائع) والذى يتم تطبيق معيار التقرير المالى رقم 9 عليه ، وذلك كما فى اي صناعه اخرى مثل البنوك مما يتيح امكانيه المقارنه بين منشات التأمين والمنشات الاخرى مثل البنوك.

ويتضح من النقاط السابق قدره معيار IFRS17 الحد من مشكلة عدم القابلية للمقارنة من خلال المعالجات السابقة .

ثالثا الأفصاح :

- كما اشار المعيار فى الفقرتين 110،118 الى ضروره ان تفصح المنشاه عن اجمالى مبلغ دخل او مصروف التامين ، وان توضح العلاقه بين دخل ومصروف التامين وعائد الاستثمار على وصولها لتمكين مستخدمى القوائم الماليه من تقويم موارد دخل او مصروف التمويل المثبته فى الربح او الخساره والدخل الشامل ، اما اذا اختارت المنشاه تقسيم دخل او مصروفات التامين الى مبالغ معروضه فى الدخل الشامل ومبالغ معروضه فى الربح او الخساره فيجب عليها ان تفصح وتوضح الطرق المستخدمه لتحديد دخل او مصروف التامين المدرج فى

الربح او الخساره ، ومن ثم يتضح ان المعيار قد قام بتوفير معلومات متسقه عن مكونات الارباح الحاليه والمستقبليه من عقود التامين من خلال تحديد اثر التغيرات فى القيمه الزمنيه للنقود وتقسيم دخل ومصروفات التامين عن طريق تخصيص منظم لاجمالى دخل ومصروفات التأمين المتوقعه خلال مده العقد ، والافصاح عن العلاقه بين الدخل والمصروفات والسبب فى ادراج بعض عناصر الدخل والمصروفات في الربح او الخساره والبعض فى الدخل الشامل ، هو مايتيح توفير معلومات تتسم بالاتساق عن مكونات الارباح الحاليه والمستقبليه من عقود التامين .

- اشار المعيار من خلال الفقره 117 الى ضروره ان تفصح عن الاجتهادات المهمه والتغيرات فى الاجتهادات التى جرت عند تطبيق المعيار وعن المدخلات والافتراضات وطرق التقدير المستخدمه فى قياس عقود التامين ، واى تغيرات فى الطرق والعمليات الخاصه وتقدير المدخلات المستخدمه لقياس العقود ، بالاضافه الى المنهج المستخدم فى تحديد معدلات الخصم وتحديد مكونات الاستثمار فتلك المعلومات الاضافيه التى ستوفرها شركات التامين بموجب تلك الفقره ستساعد مستخدمى القوائم المالية فى تحديد التقديرات والافتراضات المستخدمه فى قياس عقود التامين ، مما سيساعده فى اتخاذ قرارتهم الاستثماريه .

- اشار المعيار من خلال الفقرتين 128، 129 الى تحليل الحساسيه والذى يظهر كيف يتاثر الربح او الخساره وحقوق الملكيه للتغيرات فى المخاطر التى يتم التعرض لها والناشئه عن عقود التامين والتى كانت محتمله بشكل معقول فى نهايه فتره التقرير ، بالاضافه الى الافصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمه فى اعداد تحليل الحساسيه ، تغيرات فى الطرق والافتراضات فى الفتره السابقه والمستخدمه فى اعداد تحليل الحساسيه ، واسباب مثل هذه التغيرات ، وعلى الرغم من ان المعيار مازال يستخدم مقاييس اداء مثل تحليل الحساسيه ، وهو ليس من ضمن مقاييس

المحاسبه المقبوله قبولا عاما الى ان اللجوء لتلك المقاييس سيكون بشكل اقل مما هوه عليه بالنسبه لمعيار التقرير المالى الدولى رقم 4 ، كما ان معيار التقرير المالى الدولى رقم 17 قد اوجب على الشركات ان تفصح عن معلومات اضافيه عن طبيعه تلك المقاييس وعن كيفيه اعدادها والتغيرات التى تنشا فى اعداد تلك المقاييس واسبابها ، وذلك حتى يكون هناك قابليه للمقارنه بين القوائم الماليه لشركات التأمين وبعضها البعض وبين القوائم الماليه للشركه الواحده عبر الفقرات المتعاقبه وبما يجعل من تلك المعلومات الاضافيه ذات معنى لمستخدمى القوائم الماليه .

- اشار المعيار من خلال الفقرات 32 ،31 ، 36 الى انه يجب قياس قيمه عقود التأمين من خلال التدفقات النقدية للوفاء بالعقود وان يتحقق فى تقديرات التدفقات النقديه المستقبليه عدم الانحياز ، وان تتضمن جميع المعلومات المعقوله والمؤيدة والتى تكون متاحه دون جهد او تكلفه وان تعكس وجهه نظر المنشاه على ان تكون متسقه مع اسعار السوق، وان تكون حاليه تظهر اثر الظروف القائمه فى تاريخ القياس وان تكون واضحه ، كما يجب فى معدلات الخصم المستخدمه فى تقدير التدفقات النقديه المستقبليه ان تعكس القيمه الزمنيه للنقود، وان تكون متسقه مع اسعار السوق الحاليه الممكن رصدها للادوات الماليه التى تتفق خصائصها مع خصائص عقود التأامين ، وهوه ماسيؤدى الى ان تقيس الشركات عقود التأمين من خلال القيمه الجاريه وليس من خلال التكلفه التاريخيه كما ان المدفوعات المقدره لتسويه الالتزمات مؤكده الحدوث سوف يتم تقديرها بالقيمه الجارية لكى تعكس القيمه الزمنيه للنقود، حيث يتم تقدير التدفقات النقديه المستقبليه واستخدام معدلات الخصم تعكس القيمه الزمنيه وتتسق مع اسعار السوق الحاليه .

- اشار المعيار من خلال الفقرتين 32،40 الى انه عند قياس قيمه عقود التأمين يكون باجمالى التدفقات النقديه للوفاء بالعقود مضافا اليه هامش الخدمه التعاقديه ، وذلك عند القياس الاولى وبمجموع الالتزام المتعلق بالتغطيه المتبقيه مضافا اليه الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبده عند القياس اللاحق بقيمه عقود التامين ، اى ان المعيار اعتمد فى قياس قيمه عقود التأمين على الالتزامات التى تنشا من العقود فقط وليس من خلال الاعتماد على قيمه محفظتها الاستثماريه كما فى معيار التقرير المالى الدولى رقم 4 .

- اشار المعيار من خلال الفقرات 87،88 الى انه عند تحديد دخل او مصروف تمويل التامين يجب ان يتم مايلى :تحديد اثر القيمه الزمنيه للنقود والتغيرات فى القيمه الزمنيه للنقود ،واثر المخاطر الماليه والتغيرات فى المخاطر الماليه ،تضمين دخل ومصروفات التامين خلال الفتره فى الربح او الخساره على ان يتم تقسيم دخل ومصروفات التأمين والتى يتم ادراجها فى الربح او الخساره عن طريق تخصيص منتظم لاجمالى دخل او مصروف التأمين المتوقع طول مده العقد. ويتضح من النقاط السابقه قدره المعيار على التغلب على مشكله ضعف الشفافية الناتجه عن عدم توفر معلومات عن الالتزامات وعن الربحيه بالتقارير المالية .

فى ضوء ماسبق يتضح ان معيار التقريرالمالى الدولى رقم 17 قد ساهم فى الحد من المشكلات التى نتجت عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم 4 الا ان بعض الشركات قد هاجمت معيار التقرير المالى الدولى رقم 17 بحجه ارتفاع تكاليف تنفيذ المعيار ، وهو مااكدت عليه المجموعه الاستشاريه للتقارير الماليه الاوروبيه EFRAG والتى قامت بدارسه حاله واسعه النطاق شاركت فيها 11 شركه اوروبيه كبيره الحجم ، 49 شركه تامين اوروبيه باحجام مختلفه وقد انتهت

الدراسه الى وجود مخاوف من قبل شركات التأمين بشان ارتفاع تكاليف تنفيذ تطبيق المعيار ، مما سيحمل الشركه اعباء ماليه اضافيه تقع على عاتقهم نتيجه تطبيق المعيار (ابراهيم ،2019، ص ص483-486)

4-الدارسة الاختبارية.

مجتمع وعينة الدراسة

أ- مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث مجموعات وهما

المجموعه الأولى:أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

المجموعة الثانية: معدي التقارير المالية في شركات التأمين المقيدة بالبورصة .

المجموعة الثالثة: مراقبي الحسابات في الهيئة العامة للرقابة المالية .

ب – عينة الدراسة :

أتضح أن حجم العينة الناتج يبلغ 144 مفردة ، وقد تم تحديد حجم العينة لكل فئة من الفئات السابقة بطريقة التوزيع المتناسب من خلال قسمة حجم المجتمع لكل فئة على إجمالى حجم المجتمع وضرب الناتج فى حجم العينة الناتج وهو 144 مفردة .

وقد قام الباحث بتوزيع عدد 144 قائمة استقصاء وفقاً لعينة الدراسة موزعة على فئات الدراسة الثلاثة وقد تم استلام 142 قائمة ، وبتحليل تلك القوائم اتضح أن القوائم الصالحة للتحليل تبلغ 141 قائمة بنسبة 97.9% من إجمالى حجم العينة .

ثانياً: توصيف عينة البحث

توصل الباحث إلى تحديد بعض سمات مفردات عينة البحث باستخدام الإحصاء الوصفي كما سبق الإشارة إليه و ذلك على النحو التالي:

تم سحب عينة أجمالية حجمها 141 مفردة مقسمة إلي ثلاث فئات لها ارتباط وثيق بموضوع الدراسة و هي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، معدي التقارير المالية في شركات التأمين المقيدة بالبورصة و مراقبي الحسابات في الهيئة العامة للرقابة المالية وفيما يلي توصيف العينة طبقاً لعدد من المتغيرت الديموجرافية

أ) توصيف العينة علي اساس متغير الوظيفة

جدول (3-3) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

م	عينة الدراسة	العدد	%
1	أعضاء هيئة التدريس [القاهرة – عين شمس – حلوان]	92	65.2%
2	معدي التقارير المالية في شركات التأمين المقيدة بالبورصة	25	17.7%
3	مراقبي الحسابات في الهيئة العامة للرقابة المالية	24	17.1%
المجموع		141	100

المصدر :إعداد الباحث بناء علي مخرجات التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول رقم (3-3):أن توزيع مفردات عينة البحث حسب متغير الوظيفة تشير أن أعضاء هيئة التدريس يمثلون نسبة (65.2%) فى حين تمثل نسبة معدي التقارير المالية في شركات التأمين المقيدة بالبورصة (17.7%) في حين تمثل نسبة مراقبي الحسابات في الهيئة العامة للرقابة المالية (17.1%) من إجمالي مفردات عينة البحث.

ب) توصيف العينة علي اساس متغير سنوات الخبرة

جدول (3-4) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

م	عينة الدراسة	العدد	%
1	أقل من 5 سنة	37	26.2%
2	من 5 إلي أقل من 10	38	27.0%
3	10 فأكثر	66	46.8%
المجموع		239	100

المصدر :إعداد الباحث بناء علي مخرجات التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول رقم (3-4): أن توزيع مفردات عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة تشير أن اصحاب الخبرة الأقل من 5 سنوات يمثلون نسبة (26.2%) فى حين تمثل نسبة اصحاب الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات يمثلون (27.0%) واخيراً تمثل نسبة اصحاب الخبرة الأكبر من 10 سنة (46.8%) من إجمالي مفردات عينة البحث.

ج) توصيف العينة علي اساس متغير المؤهل

جدول (3-5) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير المؤهل

م	عينة الدراسة	العدد	%
1	بكالريوس	42	29.8%
2	دبلوم	5	3.5%
3	ماجستير	44	31.2%
4	دكتوراة	50	35.5%
المجموع		141	100%

المصدر :إعداد الباحث بناء علي مخرجات التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول رقم (3-5): أن توزيع مفردات عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة تشير أن الحاصلين علي بكالريوس يمثلون نسبة (29.8%) فى حين تمثل نسبة الحاصلين علي دبلوم (3.5%) فى حين تمثل نسبة الحاصلين علي درجة الماجستير (31.2%) فى حين تمثل نسبةالحاصلين علي درجة الدكتوراه (35.5%) من إجمالي مفردات عينة البحث.

ثالثاً : تحليل المتغيرات البحثية باستخدام التحليل

قام الباحث بإجراء التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث . هذا ويشمل التحليل الاحصائي كلاً من:

الاحصاء التحليلي ويتم فية تطبيق اختبار T لبيان صحة الفروض و أيضاً يتم دراسة وجود اختلافات بين فئات العينة حول متوسط أراءه بشأن فروض الدراسة من خلال أختبارات تحليل التباين أحادي الاتجاه و اختبار كورسكال ويلز اللامعلمي .

أيضاً يتم التعرض للإحصاء الوصفي حيث يتم حساب كل من التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف المعياري والترتيب على أساس القيم الأقل تشتتاً أو الأكثر تجانساً من خلال معامل الاختلاف.

قبل كل ذلك يتم قياس مدي ثبات و صدق محتوي محاور استمارة جمع البيانات كما يلي:

1) الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات البحث:

باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ (alpha) لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة سابقة الذكر.

فيما يخص ابعاد قصور ومشكلات المعايير التي تناولت عقود التأمين نجد أن قيمة معامل الثبات تراوحت ما بين 0.841 و 0.931 مما يدل علي الثبات المرتفع وانعكس اثر ذلك علي معامل الصدق الذاتي حيث تراوحت قيمة بين 0.917 و 0.965 .

فيما يخص ابعاد المعالجة المحاسبية نجد أن قيمة معامل الثبات تراوحت ما بين 0.842 و 0.956 مما يدل علي الثبات المرتفع وانعكس اثر ذلك علي معامل الصدق الذاتي حيث تراوحت قيمة بين 0.918 و 0.978 .

مما يدل على الثبات المرتفع لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة على مستوي عينة البحث .

4) اختبار صحة الفروض باستخدام t

نقوم باختبار صحة كل فرض من الفروض, عن طريق اختبار أن متوسط الرأي لكل فرض اكبر من 3 فكانت نتائج الاختبار كالتالي

للفرض الاول

جدول (3-23) نتائج أختبار ت لإختبار صحة الفرض الاول

المحور	المتوسط	الانحـراف المعياري	أختبار ت t. test	
			ت t	مستوي الدلالة sig
الفرض الاول	4.59	0.528	35.74	0.000

الاختبار

الفرض العدم H0: $\mu = 3$

الفرض البديل H1: $\mu > 3$

حيث أن μ متوسط المجتمع

نلاحظ ان قيمة .sig = 0.000 للفرض الاول اقل من 5% هذا يعني انه لايمكن قبول ان المتوسط للفرض الاول يساوي 3 ولهذا نقبل ان المتوسط اكبر من 3 وهذا يعني أن المبحوثين في العينة بالكامل اتفقوا بشأن صحة الفروض الاول وذلك لان متوسط الرأي اكبر من 3.

للفرض الثاني

جدول (3-24) نتائج أختبار ت لإختبار صحة الفرض الثاني

المحور	المتوسط	الانحـراف المعياري	أختبار ت t. test	
			ت t	مستوي الدلالة sig
المحور الثاني	4.7	0.524	38.52	0.000

الاختبار

الفرض العدم H0: $\mu = 3$

الفرض البديل H1: $\mu > 3$

نلاحظ ان قيمة .0.000 = sig للفرض الثاني اقل من 5% هذا يعني انه لايمكن قبول ان المتوسط للفرض الثاني يساوي 3 ولهذا نقبل ان المتوسط اكبر من 3 وهذا يعني أن المبحوثين في العينة بالكامل اتفقوا بشأن صحة الفروض الثاني وذلك لان متوسط الرأي اكبر من 3.

من التحليلات الاحصائية السابقة تبين الاتي

صحة فرض الاول وهو " لا توجد فروق معنويه ذات دلالة احصائيه بين أراء فئات العينه حول وجود قصور في المعايير المحاسبية للتأمين " حيث اثبت التحليل الاحصائي معنوية صحة هذا الفرض سواء بالتحليل الوصفي أو باستخدام اختبار تحليل التباين حيث تبين ان هناك اتفاق بين فئات العينة على محتوي ذلك الفرض وذلك سواء باختلاف الخبرة أو الوظيفة أو المؤهل . أيضاً تم اثبات صحة الفرض باستخدام اختبار T حيث تم قبول ان متوسط الاراء لذلك الفرض اكبر من 3.

صحة فرض الثاني وهو " لا توجد فروق معنويه ذات دلالة احصائيه بين أراء فئات العينه حول مقترحات لمعالجه قصور المعايير المحاسبيه للتأمين " حيث اثبت التحليل الاحصائي معنوية صحة هذا الفرض سواء بالتحليل الوصفي أو باستخدام اختبار تحليل التباين حيث تبين ان هناك اتفاق بين فئات العينة على محتوي ذلك الفرض وذلك سواء باختلاف الخبرة أو الوظيفة أو المؤهل.

أيضاً تم اثبات صحة الفرض باستخدام اختبار T حيث تم قبول ان متوسط الاراء لذلك الفرض اكبر من 3.

النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية :

نتائج البحث:

1. يحتاج المعيار الامريكى (الخدمات الماليه _والتأمين) الى تعديلات وذلك لوجود عده قصور منها عدم الاتساق عبر انواع المنتجات المختلفة وخاصة المحاسبة عن العقود طويلة الأجل كما انه يفتقر الى القابليه للفهم .
2. تواجه معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين الصادره عن الهيئه العامه للرقابة المالية مشكلات فى التطبيق بسبب نقص الارشادات الكافية للتطبيق ،وايضا غياب التفسير الموحد للعديد من المعالجات الواردة فى تلك المعايير .
3. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار المعيار الدولى للتقرير المالى IFRS 4 وأصبح واجب التنفيذ من يناير 2005, ونظراً لأوجه الانتقادات الشديدة التى وجهت للمعيار فقد تم اعتباره خطوة مؤقتة لحين إصدار معيار محاسبى شامل لعقود التأمين.
4. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بصياغة وإصدار معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 بغرض تحسين جودة التقارير المالية التى تصدرها

شركات التأمين ومن هذا المنطلق فكان لزاماً عليه تطوير أسس الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح الواردة بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS 4.

5. يعد معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 خطوة هامة في مجال ضبط الممارسات المحاسبية لنشاط التأمين وتحسين جودة التقارير المالية بها, ويرجع ذلك إلى أنه قد تم تخصيص المعيار لنشاط التأمين فقط وليس للكيان الاقتصادى, بحيث يقتصر تطبيق المعيار على جميع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقه طوال مدة تلك العقود، بغض النظر عن طبيعة نشاط الجهة التي تصدر تلك العقود.

6. يعتمد تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 على التقديرات المبنية على ظروف السوق الحالية وليست تقديرات تاريخية غير حقيقية, مما يؤثر على تحسين جودة التقارير المالية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة وتعبر بصدق عن الوضع الجاري للشركة.

7. تهدف متطلبات الإفصاح بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 إلى توفير معلومات ملائمة بالتقارير المالية والإيضاحات المتممة لها, لتحسين مستوى شفافية وجودة ما عرضته من معلومات في صلب هذه التقارير، مما يمكن مستخدميها من تقييم أثر العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة.

التوصيات :

1. تعظيم استفادة شركات التامين المصرية من مزايا تطبيق معيار التقرير المالى الدولى عقود التأمين IFRS17 فى تحسين مصداقية وعدالة التقارير المالية كمرتكز لتقييم الأداء المالى

2. توجيه الفكر المحاسبى لمزيد من الدراسات حول المعايير المرتبطة بالمحاسبة عن عقود التأمين وتحديثاتها ،وأثارها المختلفة على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية .

3. زيادة وعى العاملين بالادارات المالية بشركات التأمين العاملة فى مصر والعاملين بقطاع مراجعة القوائم المالية لشركات التامين بالهيئة العامة للرقابة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات بأهمية تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS17) من خلال عقد دورات تدريبية ، وندوات علمية متخصصة .

4. تبنى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم 17 من قبل لجنة معايير المحاسبة المصرية ،وذلك للحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن تطبيق المعيار المحاسبى المصرى الحالى رقم 37 المعدل عام 2015.

5. إصدار الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر إرشادات لمراقبى الحسابات تساعدهم على التحقق من مدى دقة الأحكام المهنية المستخدمة من قبل الإدارة فى بعض الأمور المتعلقة بمتطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17).

التوجهات البحثيه المستقبلية :

1. دراسة اثر معيار عقود التأمين IFRS 17 على ممارسات التجنب الضريبى للشركات المصدرة لعقود التأمين .

2. اثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم 17 على جودة البيانات المالية فى التقارير المالية لشركات التأمين المصرية .

3. قياس أثر تطبيق معيار عقود التامين IFRS 17 على مؤشرات تقييم الأداء المالى لشركات التامين المصرية .

4. مدخل مقترح لتفعيل انشطة المراجعة الداخلية بشان فحص متطلبات تطبيق معيار عقود التامين IFRS 17 بشركات التامين المصرية

المراجع

اولا المراجع العربية

1. ابراهيم، ايهاب–تمراز، محمد ، 2019 ،دور معايير التقرير المالي الدولية في الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين ،مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية ، كلية التجارة – جامعة بنها
2. التقرير السنوى للهيئه العامة للرقابة المالية 2020 ، ،fra.gov.eg//http:.
3. الخفاجى ، المنعم 2014 ،مدخل لدراسة التأمين ، ناشر مصباح كمال ،بغداد.
4. الرميلى،سناء محمد رزق ،2015،مؤشر مقترح للافصاح عن المخاطر فى صناعه التأمين المصرية ومدى قبول المستثمرين له،مجلة كليه التجارة للبحوث العلمية ،كلية التجارة،جامعة الاسكندرية ،ج52 ،ع1.
5. الساعاتى ، عبدالاله (مدير عام الشركة السعودية للتأمين – ميثاق –) 2004:الضمان الصحى التعاونى فى المملكة – دور شركات التأمين ،وقائع اللقاء العلمى (التأمين الصحى التعاونى) بالممكلة العربية السعودية .
6. العراقى ،السيد 2015 ، " إطار مقترح للقياس والإفصاح لعقود التأمين فى ضوء معايير ،التقارير المالية الدولية – دراسة إختبارية " ،رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، جامعة بنها، مصر

7. الشباسى ،محى سامى محمد ،2011، استخدام مدخل إدارة التكلفة لخدمة صنع القرار فى شركات التأمين ،دراسة تطبيقية ، ،رسالة ماجستير ،كلية التجارة واداره الاعمال ،جامعه حلوان
8. الشربينى ، كاظم ،1986،التأمين نظرية وتطبيق ،الجزء الأول ، المقدمة العامة ، الطبعة الثامنة ، مطبعة شفيق ،بغداد
9. الطويل ،سحر صبحى محمد ،2007 ، المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية على شركات التأمين)،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة بالإسماعيلية ،جامعة قناة السويس.
10. القشاش ،محمود محمد ، 2015،التأمين التعاونى والتأمين التجارى وأثارهما الاقتصاديه :دراسة مقارنه ، ،رسالة ماجستير ،كليه تجاره ،الجامعه الإسلاميه (غزة).
11. القصرى ، منصور ،2001،– تصنيف و انواع التأمين – المؤتمر الدولى : الصناعة التأمينية فى العالم الاسلامى واقعها ومستقبلها – جامعه الأزهر مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامى ، ج 1.
12. الكبيجى، رهام فتحى راشد 2018،" أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالى الدولى لعقود التأمين على القوائم المالية والمخاطر فى شركات التأمين المدرجة فى بورصة عمان"، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن،.
13. المادة 747 من القانون المدنى رقم 131 لسنة 1948.
14. المغربى ،إ عبدالحميد عبدالفتاح 2008، ادارة الشركات المتخصصة (البنوك – منشأت التأمين – البورصات)، المكتبة الأكاديمية ،القاهرة
15. المصرى ، عبدالسميع 1980، التأمين اركانه وأنواعه ، ،بحوث ومقالات، ، ع9 .
16. الناغى ، محمود السيد 1990،المنهج المحاسبى فى شركات التأمين ، دار القلم للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة
17. النجار ،سامح محمد أمين2021 ،دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 17 IFRS على تطوير القياس والإفصاح المحاسبى وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية– دراسة اختبارية،كلية التجارة جامعة بنها.
18. تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها، وزارة الاستثمار،2009/2008

19. تمراز،محمد حامد مصطفى2020 ،التطور التاريخى لمعايير المحاسبة عن عقود التامين ،دراسة تحليلية ،مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،كلية التجارة ، جامعه بنها .

20. تيشورى ، عبدالرحمن هل نشهد ثقافه تأمين متطورة ؟ . الحوار المتمدن العدد 1414 – 2005/12/29. www.rezgar.com

21. دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي قطاع التأمين ،2016 ،جريدة الوقائع المصرية .

22. شعبان ،زكى الدين 1978،التأمين من وجهه نظر الشريعة الاسلامية ،مجلة الحقوق والشريعة جامعهة الكويت السنة الثانية، العدد الثانى.

23. عبدالقادر ، هيثم صلاح الدين 2005،استخدام أسلوب القياس المتوازن للأداء فى تقييم الأداء فى شركات التأمين المصرية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان

24. غالى، أشرف محمد – الفار ،محمد محمد سليمان2018 ،" تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتى لمعيار عقود التأمين IFRS 17 على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دليل ميدانى من البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى.

25. سطحى، سعاد ،2007 – عقد التأمين :التعريف النشاه الأهداف العناصر الخصائص ، مجله جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الأسلامية ،ع 23.

26. سليمان، زيدان، ،2013، إدارة الخطر والتأمين،الطبعة الأولى ،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.

27. على ، محمد موسى ، 2019،دور تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وربحية استثمارات شركات التأمين المصرية،،بحوث ومقالات .

28. قندوز ، طارق –سليمانى، محمد 2015، الإبداع التسويقى لوثائق التأمين ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.

29. شعبان ،زكى الدين 1978،التأمين من وجهه نظر الشريعة الاسلامية ،مجلة الحقوق والشريعة جامعهة الكويت السنة الثانية، العدد الثانى.

30. مخلوف، أحمد، 2014 ،" مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية –دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية" رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة الجزائر ، الجزائر.

31. معايير المحاسبة المصرية ، معيار المحاسبة المصرى رقم(37) بعنوان " عقود التأمين" وزارة الإستثمار2015.

32. معايير التقارير المالية الدولية(IFRS)،معيار رقم (4) بعنوان " عقود التأمين 2011".

33. معايير التقارير المالية الدولية(IFRS)،معيار رقم (17) بعنوان " عقود التأمين 2017".

34. محمد ،عثمان شبير2001 :المعاملات المالية المعاصرة فى الفقة الإسلامى ،دار النفائس للنشر – الأردن ، وينظر عيسى عبده :التأمين بين الحل والحرمه ، دار الاعتصام ،القاهرة ، وغريب الجمال :التأمين فى الشريعة الاسلاميه والقانون.

35. ياسر سلامة ،" معيار التقرير المالى الدولى 17 IFRS(عقود التأمين) "، مكتب حازم حسن، يوليو 2017.

ثانيا المراجع الأجنبية

.36 International Accounting Standard Board (IASB),"Conceptual Framework for Financial Reporting", 2018, pp.1-16.

.37 Istrate. C. A, Insurance Contracts under –IFRS and Evaluation Perspectives, Eufire2017.

.38 Mignolet, F, "A Study on the Expected Impact of IFRS 17 on the Transparency of Financial Statements of Insurance Companies", Dissertation MD, Master Thesis, HEC Management School University of Liege 2017.

.39 Nguyen T. and Molinari P.," Accounting for Insurance Contracts According to IASB Exposure Draft- is the Information Useful?", The Geneva Papers on Risk and Insurance- Issues and Practices, Vol.38, No.2, 2013

.40 The Financial Accounting Standard Board (FASB).(2010).Preliminary Views on Insurance Contracts.
.41 Qing L. Burke ," Why haven't U.S. GAAP and IFRS on insurance contracts converged? Evidence from an unsuccessful joint project", Journal of Contemporary Accounting and Economics ,pp. 131–144,2019.
.42 Samira Demaria & Sandra Rigot, "IFRS Standards and InsuranceCompanies: What Stakes for long-term Investment case Explanatory Analysis , University of Nice-Sophia Antipolis, 2014.
.43 Steven M. Bragg, "Interpretation and Application of GENERALLY ACCEPTED ACCOUNTING PRINCIPLES",2011.
.44 United Nations conference on trade and development (UNCTAD) Foreign Direct Investment in Africa (new york: UNCTAD.1995),(UN sales no.E95.11.a.6)